IRAQI Academic Scientific Journals

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES (2025) (02) (02): P(197-208)

خزائن للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

Financial digitization in Iraq between reality, ambition and challenges

Adnan Taha Qirfoa

Department of Economy, College of Administration and Economics, University of Diyala, 32001, Ba'aqubah, Diyala, Iraq; Adnan.tahi@uodiyala.edu.iq

Abstract. : Under of the digital transformations that the world has witnessed in recent years, the information and communications technology sector and digitization have become some of the most important sensitive topics that arouse the interest of governments, as many governments have rushed to take advantage of these digital transformations to increase the levels of effectiveness of their administrations, including public finance management, This is called the digitization of public finances. It has allowed governments to increase the efficiency of collecting their revenues by improving the methods of collecting them electronically. On the other hand, electronic payment processes contribute to improving public financial management about paying public expenditures. The idea of this research emerged to determine the current reality of financial digitization in Iraq and the extent to which it keeps pace with global developments on the one hand, and what are the steps taken by the Iraqi government in this regard and what are the challenges and obstacles facing the executive authorities in moving in this direction on the other hand, as the concept of digitization was clarified And financial digitization and what are the most important elements and foundations that financial digitization includes, and then presenting the available data that indicates the extent of development witnessed by some electronic payment indicators in Iraq, analyzing it and presenting its results. In conclusion, a set of conclusions were reached, the most important of which is the importance of electronic payment methods and presenting the requirements for their application. To the executive authorities. Because of its impact on the collection of public revenues for the state, one of the most important recommendations of the research is the necessity of developing electronic payment methods of various types in Iraq, as they are newly emerging and applied in this field.

Keywords: digitization, financial digitization, electronic payment system, electronic collection system.

DOI: 10.69938/Keas.25020215

الرقمنة المالية في العراق بين الواقع والطموح والتحديات

أ.م.د.عدنان طه كرفوع
جامعة ديالى – كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد

Adnan.tahi@uodiyala.edu.iq

المستخلص. في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة، أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة أحد أهم المواضيع الحساسة التي تثير اهتمام الحكومات، حيث سارعت العديد من الحكومات للاستفادة من هذه التحولات الرقمية بغية زيادة مستويات فعالية اداراتها ومن بينها إدارة المالية العامة وهو ما يطلق عليه برقمنة المالية العامة، اذ سمحت للحكومات بزيادة كفاءة تحصيل ايراداتها من خلال تحسين طرق جمعها الكترونيا ،هذا من جانب، من جانب اخر تساهم عمليات الدفع الكتروني في تحسين ادارة المالية العامة فيما يخص تسديد النفقات العامة.

انبثقت فكرة هذا البحث للوقوف على الواقع الحالي للرقمنة المالية في العراق ومدى مواكبتها للتطورات العالمية من جهة وماهي الخطوات المتخذة من قبل الحكومة العراقية بهذا الخصوص وما هي التحديات والعقبات التي تواجه الجهات التنفيذية في السير بهذا

الاتجاه من جهة اخرى، اذ تم توضيح مفهوم الرقمنة والرقمنة المالية وماهي اهم العناصر والركائز التي تتضمنها الرقمنة المالية ومن ثم عرض البيانات المتوفرة التي تشير الى مدى التطور الذي تشهده بعض مؤشرات الدفع الالكتروني في العراق وتحليلها وعرض نتائجها ، وفي الختام تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها ، اهمية وسائل الدفع الالكتروني وتوفير متطلبات تطبيقه للجهات التنفيذية لما له من اثر على تحصيل الايرادات العامة للدولة، ومن اهم توصيات البحث هو ضرورة تطوير وسائل الدفع الالكتروني بمختلف انواعه في العراق باعتباره حديث النشأة والتطبيق في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الرقمنة المالية ، نظام الدفع الالكتروني ، نظام التحصيل الالكتروني

Corresponding Author: E-mail: *Adnan.tahi@uodiyala.edu.iq*

1. المقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي ثورة رقمية متواصلة، اذ تشير تقديرات بحث حديثة إلى أن ما يسمى "مجال البيانات العالمي" سوف ينمو بحلول عام 2025 إلى 163 تريليون جيجا بايت من 16.1 تريليون جيجا بايت في عام 2016، وسوف تشمل هذه الزيادة البالغة عشرة أضعاف البيانات المحفوظة في كل مكان من السحابة إلى أجهزتنا المحمولة.

لذلك يشهد العالم اليوم تحديات كبيرة ومتنوعة خلقت المزيد من الضغوط وأفرزت العديد من التحديات أمام المنظمات والحكومات من أجل مواجهتها وفرض عليها تغيير أساليبها التقليدية في الإدارة وتبني المفاهيم الحديثة إذا ما أرادت تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية ،أهمها التحولات الرقمية التي كان لها أثر على كافة مناحي الحياة والانعكاس على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية، ومن بينها المالية العامة.

يعتبر موضوع الرقمنة المالية من المواضيع المهمة للعديد من الباحثين والمهتمين من مختصين وحكومات في ضوء التطورات المهمة التي يعرفها الاقتصاد الرقمي في الفترة الاخيرة، لكون موضوع الرقمنة المالية له تاثير على مستوى السياسات العمومية التي تتبناها الحكومات في سياق براجمها التنموية وخططها القومية التي تهدف للتحول الرقمي والاصلاح المالي ، والهدف الرئيسي من رقمنة المجالات المتعلقة بالمالية العامة هو ايجاد اليات تعمل على زيادة فعالية السياسات العامة ضمن مجالات جمع الموارد المالية المتعددة وصرفها في إطار الدولة.

تعد الدولة العراقية واحدة من الدول المتأخرة في استخدامات التقنيات الرقمية، وخاصة تلك التي تتعلق بالاقتصاد الرقمي والتكنلوجيا وعمليات الدفع والجباية الالكترونية ، والسبب في ذلك يعود الى الاحداث التي مرت بها الدولة العراقية من ظروف استثنائية معروفة للجميع، وبالرغم من ذلك الا اننا نجد ان هناك بارقة أمل في الاستعمال المتقدم للعملية الاقتصادية الرقمية على مستوى المستقبل القريب.

المبحث الاول: منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث:

من خلال ما تم ذكره سابقا يمكن بيان مشكلة البحث من خلال التساؤل الاتي:

ماهو واقع الرقمنة المالية في العراق في ظل التحولات الرقمية العالمية، وماهي التحديات والمعوقات التي تواجهها الحكومة العراقية لتنفيذ إستراتيجيتها بهذا المجال؟

1-2 هدف البحث:

يمكن ان نلخص اهداف البحث بالنقاط الاتية:

1- التعرف على مفهوم الرقمنة المالية والاليات والوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في أنظمة الجباية والدفع الالكتروني.
2- التعرف على واقع الدولة العراقية في استخدام الرقمنة المالية فيما يخص انظمة الدفع والجباية الالكترونية.
3- بيان التحديات التي تواجه الرقمنة المالية في العراق

1-3 اهمية البحث

تكمن اهمية الموضوع محل البحث كونه موضوع حديث النشأة وذو أهمية بالغة يتمثل في الدور الذي تلعبه الرقمنة المالية وتأثيراتها المحورية على مستوى السياسة العامة التي تتبناها الحكومات في سياق براجمها التنموية وخططها القومية التي تهدف للتحول الرقمي والاصلاح المالي ، فضلا عن المجالات المتعلقة بالمالية العامة في ايجاد اليات تعمل على زيادة فعالية السياسات العامة ضمن مجالات جمع الموارد المالية المتعددة وصرفها في إطار الدولة،وانعكاساتها الادارية ومن مختلف الجوانب التي تميزها، من تقليل الكلفة والوقت وضمان الشفافية والحد من الفساد الاداري.

1-4 فرضية البحث: تستند البحث الى فرضية رئيسة مفادها(تساهم الرقمنة المالية من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة، في إضفاء العديد من الآثار الإيجابية على مستوى الأفراد ،الإدارات والمؤسسات الحكومية، ومن ثم الحصول على العديد من المكاسب خاصة تلك المتعلقة بإدارة القطاع المالي).

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

2-1مفهوم الرقمنة (digitization): تشير الرقمنة بشكل أساسي إلى أخذ المعلومات النظرية وترميزها لأصفار حتى تتمكن أجهزة الكمبيوتر من تخزينها ومعالجتها وارسالها معلومات. (Bloomberg, Jason, 2018, p.6)

تعرف الرقمنة على أنها عملية إستنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي ، لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم . (مهري وبلال ،2019: 82)

من التعاريف اعلاه يتبين لنا ان الرقمنة تعني تحويل البيانات الى صورة رقمية حيث ترافق هذه العملية، افكار تقنية تساهم في معالجة وتبويب وتفصيل هذه البيانات.

2-2 مفهوم الرقمنة المالية (Financial digitization) :

تعرف الرقمنة المالية او الخدمة المالية الإلكترونية على أنها تلك الخدمات التي تنطوي على خدمات معلوماتية وخدمات عبر الويب كما تنطوي على تقديم خدمات عبر وسائل وشبكات الكترونية مثل الأنترنيت، تعتبر الخدمة الإلكترونية أوسع من كونها مجرد خدمات تكنولوجيا المعلومات أو خدمات الويب فهي تتضمن جميع الخدمات المبنية على تكنولوجيا المعلومات المتاحة عبر الشبكات الإلكترونية .(حسيني، جازية،2020: 103)

التكنولوجيا المالية هي مجموعة من التقنيات التي قد تؤثر تطبيقاتها على الخدمات المالية، ويشمل ذلك الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والقياسات الحيوية، وتقنيات دفاتر السجلات الموزعة مثل سلاسل الكتل.

2-3 عناصر الرقمنة المالية:

تتطرق الرقمنة المالية إلى العديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة لاسيما من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الإلكتروني، إضافة إلى ذلك ترتبط الرقمنة المالية أيضا بتبني أحدث النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية ومن بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ونظام إدارة الديون وغيرها من النظم.

يمكن بيان اهم العناصر المكونة للرقمنة المالية وحسب الاتي:

2-3-1 نظم الدفع الإلكتروني: بدأ ظهور مفهوم الدفع الإلكتروني وحاجته الملحة بعد ظهور التجارة الإلكترونية، تعتبر عملية الدفع الإلكتروني التي تُعرف online payment عملية مالية متكاملة من النظم والبرامج يتم تقديمها لتسهيل الإجراءات المالية عبر الإنترنت .

نظام الدفع الإلكتروني هو طريقة للسماح بالمعاملات أو دفع المعاملات للسلع والخدمات من خلال وسيط إلكتروني دون استخدام الشيكات أو النقد، بسبب نمو التكنولوجيا ، تغير نظام المدفوعات الإلكترونية في وقت واحد مع تقدم التكنولوجيا (Turban et al,2008).

تتضمن عملية الدفع الإلكتروني عدة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات(الكيلاني،2008 : 44)

الشكل رقم (1) أطراف التعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني والعلاقة بينهم

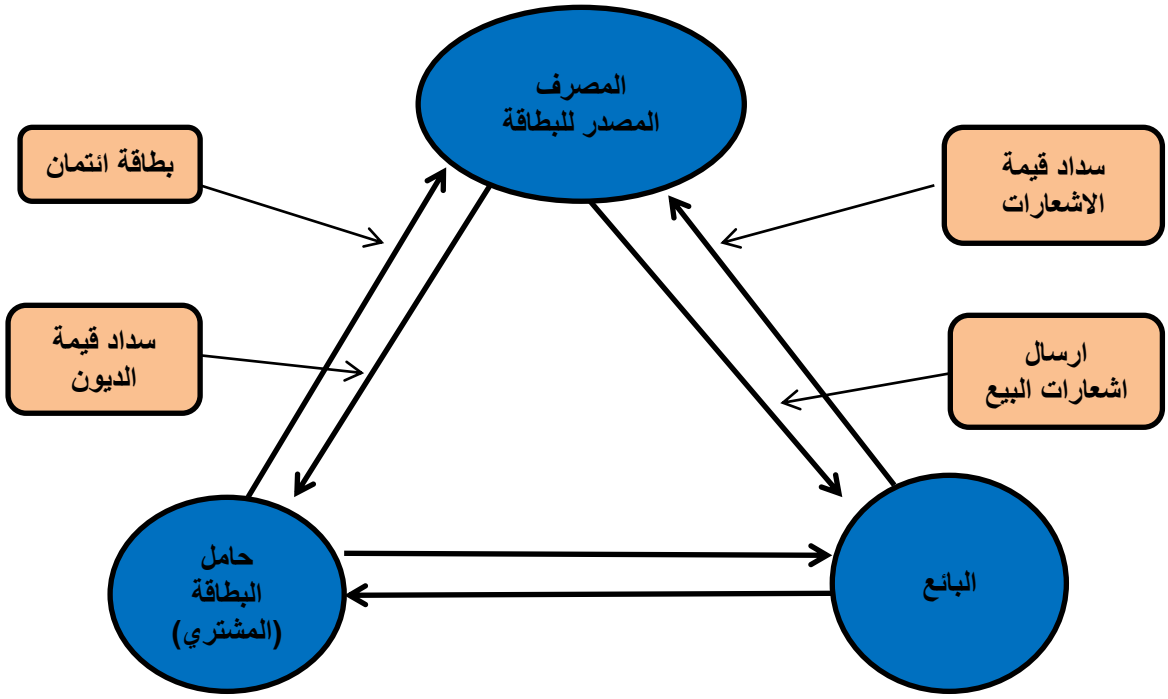

المصدر: اعداد الباحث

2-3-1-1 اليات الدفع الالكتروني

يمكن تقسيم آليات الدفع الحالية تقريبًا إلى مجموعتين: أنظمة النقد الإلكتروني وأنظمة الائتمان/الخصم، العملة الإلكترونية تشبه النقد العادي، لها نفس القيمة، إلا أنها مقدمة في "العالم الإلكتروني" الفرق هو مبدأ الاصدار – إذا تم إصدار النقود الورقية التقليدية من قبل البنوك الحكومية، فسيتم إصدار وسائل الدفع الإلكترونية من قبل الشركات الخاصة (حاليًا عادة ما تكون منظمات غير ربحية) ولراحة المستخدمين، فإن تكلفة وسائل الدفع الإلكترونية عادة ما تكون مساوية للعملات التقليدية وفي المقابل تمثل أنظمة الائتمان والخصم الأموال بأرقام رقمية في الحسابات المصرفية، ويتم نقل هذه الأرقام بين الأطراف عبر شبكات الكمبيوتر.(Zobova,2013 : 7)

الآن بعد أن قمنا بتصنيف أنظمة الدفع، يمكننا النظر في كل منها وحسب التفصيل الاتي:(Artemova,2011: 11-15)

- **البطاقات المصرفية ذات الشريط المغناطيسي**

كانت المرحلة الأولى في تطور نظام الدفع المادي إلى نظام إلكتروني هي بطاقة الدفع المصرفية، وهي اليوم تحظى بشعبية كبيرة بين سكان العالم ، تعد بطاقات الائتمان والخصم خطوة كبيرة نحو المستقبل ويمكن أن تساعد في التنبؤ بمدى جدوى الجيل القادم من أنظمة الدفع، مثل البطاقات الذكية.

- **الأنظمة القائمة على البريد الإلكتروني.**

البريد الإلكتروني هو وسيلة غير آمنة بطبيعتها ومع ذلك، يظل أمان الدفع الفعلي ذا صلة ويمكن تقسيمه إلى قضيتين رئيسيتين: الأمان على مستوى المعاملة ومصادقة المستخدم الأول يتعلق بحماية الدفع أثناء النقل. يمكن حل هذه المشكلة بسهولة باستخدام تشفير طبقة المقابس الآمنة SSL 128 بت، والذي يعتبر أمانًا كافيًا حتى بالنسبة للمبالغ الكبيرة من المال. تعد المصادقة مشكلة أكبر وأكثر شيوعًا، لذا فإن استخدام البريد الإلكتروني كنظام للدفع لن يكون آمنًا لبعض الوقت.

- **البطاقات الذكية.**

يمكن اعتبار البطاقات الذكية بمثابة "بطاقة ائتمان" بها "دماغ" يحتوي على شريحة كمبيوتر صغيرة مدمجة فيها. يمكن برمجة بطاقة الكمبيوتر هذه لأداء مهام محددة وتخزين المعلومات. تُستخدم البطاقات الذكية حاليًا في الهواتف والنقل والخدمات المصرفية والرعاية الصحية والإنترنت. تعتبر عملة إلكترونية لأنها في هذه الحالة، يتم تمثيل المال كرقم على البطاقة، يمكنك القول أنها تعمل كمحفظة إلكترونية.

مميزات البطاقات الذكية:

1. فهي أكثر أمانًا من البطاقات ذات الشريط المغناطيسي.
2. يمكنها تخزين معلومات أكثر بمئات المرات.
3. فهي أكثر صعوبة في التزييف.
4. يمكن التخلص منها أو إعادة استخدامها.
5. يمكن أن تؤدي وظائف متعددة نظرًا لتوافقها مع الأجهزة الإلكترونية المحمولة مثل الهواتف وأجهزة المساعد الرقمي الشخصي وأجهزة الكمبيوتر.

- **النقود الإلكترونية.**

يتم تعريف النقود الإلكترونية على نطاق واسع على أنها التخزين الإلكتروني للأموال على جهاز تقني، يستخدم لإجراء الدفعات ليس فقط للمصدر، ولكن أيضًا للمشاركين الآخرين، هناك نوعان من النقود الإلكترونية: قابلة للتحديد ومجهولة المصدر، يمكن تتبع الأموال الإلكترونية التي يمكن التعرف عليها بسهولة.

2-3-1-2 خصائص أنظمة الدفع الإلكتروني:

تتميز أنظمة الدفع الإلكتروني بالخصائص التالية (زواش، 2011: 6)

-**البساطة والوضوح :**أي أن تكون القواعد والاجراءات المعمول بها واضحة وغير معقدة وسهلة الفهم والممارسة من جميع المتعاملين.

-**المرونة :**وهي قدرة نظام الدفع على التكيف والاستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة إلى تطور في سلوك الوحدات(أفراد ومؤسسات)ومجال وسائل الدفع وقنوات الاتصال أو القوانين والتعليمات.

-**السرعة :** وهي إجراء الدفع في أقل زمن حقيقي ممكن.

-**الأمان :**يتعلق الأمر هنا أساسا بأمنية وسائل الدفع والطرق المستعملة فكلما ساد الأمان في الطرق والوسائل المعتمدة في الدفع، كلما سادت الثقة بين المتعاملين.

2-3-2 نظم التحصيل الإلكتروني: لنظم التحصيل والدفع الإلكتروني نفس المعنى، حيث تعتبر للمكلف بدفع الضريبة مثلا، نظم الدفع الإلكتروني ، أما بالنسبة للجهة المحصلة لتلك الضريبة (الحكومة) تعتبر انظمة تحصيل الكتروني.

ولاهمية الضرائب ولكونها من اهم مصادر الايرادات العامة للدولة ، نوضح ادنا بعض الفوائد التي تقدمها انظمة التحصيل الالكتروني بالنسبة للمكلف بدفع الضريبة وبالنسبة للجهة المستفيدة (الحكومة) من خلال الاتي: (الصمادي، 2005: 98)

1. الحد من النفقات الباهظة لاستخدام الورق الذي تعتمده العمليات التجارية العادية في أنشائها وتداولها.
2. تأمين المبالغ النقدية من الضياع أو السرقة.

3. السرعة وتوفير الوقت والجهد في تنفيذ العمليات التجارية.
4. الحصول على عروض تجارية متعددة المواقع جغرافية في العالم.
5. وسائل الدفع الالكترونية تتميز بقابليتها على التجزئة والانقسام وبكونها متاحة بأصغر وحدات النقد الممكنة لإجراء المعاملات محدودة القيمة.
6. القدرة على المر ور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية عبر الانترنت لأنها لا تعود لدولة محددة وانما يتم استخدام العملة بحسب الدولة التي يتم السداد اليها.

كما يمكن إضافة بعض المميزات الأخرى تتمثل في الاتي: (خليل ،2012: 47-49)

1. سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الدوائر الضريبية وتقليل الوقت الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين.
2. تركيز اهتمام المخمن الضريبي على الاعمال الميدانية التي تعد من صميم عملية الفحص والتحليل والتحاسب الضريبي بدلا من الانشغال بالأعمال المكتبية الناتجة عن الروتين الذي يصاحب استحصال التأييدات وبراءة الذمة من الدوائر الحكومية التي يتعامل معها المكلف.
3. امكانية اجراء كل عمليات الربط والفحص وتقديم الاقرارات الضريبية والسداد عن طريق الماكنة الكاملة.
4. تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف وهما:

الاول :الحياد الى جانب المكلف والخضوع الى الاهواء الشخصية.

الثاني :اتخاذ الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه التباعد والجفاء بين طرفي العملية.

1. ضمان التطبيق العادل والتجانس للقواعد الضريبية مع كل المكلفين.
2. تحقيق حالة الاتصال الدائم مع المكلفين (24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع، 365 يوما في السنة)مع القدرة على تأمين كافة الحاجات الاستعلامية والخدمية للمكلف.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

3-1 الرقمنة المالية في العراق

من خلال ماتم توضيحه سابقا فان عناصر الرقمنة المالية تتمثل في انظمة الدفع الالكتروني وانظمة التحصيل الالكتروني، نبين ادناه مكونات نظام الدفع والتحصيل الالكتروني في العراق واهم الانجازات والخطوات المتخذه من قبل البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص، وماهي الخطط والاستراتيجات التي تبنتها الحكومة في هذا المجال واهم التحديات والعقبات التي تواجه الدولة العراقية للتحول نحو الرقمنة المالية.

3-1-1 نظام المدفوعات العراقي:(موقع البنك المركزي العراقي https://cbi.iq/news/view/29)

يتكون نظام المدفوعات العراقي من الأنظمة التالية:

1. نظام التسوية الإجمالية الآنية(RTGS)Real Time Grosse Settlement
2. نظام مقاصة الصكوك الإلكتروني(C-ACH)Check Automated Clearing House
3. نظام المقاصة الداخلي(IBCS)Inter Bank Clearing System
4. نظام الحفظ المركزي للاوراق المالية(CSD)Central Securities Depository
5. البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة(RPSI)Retail Payment System Infrastructure

3-1-2 نظام الدفع بالتجزئة

من اجل تحديث وتطوير الخدمات المالية والمصرفية في العراق ، ولمواكبة التطورات الدولية ، يسعى البنك المركزي العراقي على انشاء البنى التحتية لنظام الدفع بالتجزئة بما فيها انشاء الموزع الوطني للبيع بالتجزئة والدفع بواسطة الهواتف النقالة لتحويل الاموال الكترونيا الى نقاط البيع و اجهزة الصراف الآلي ، حيث يوفر النظام الفرصة للمصارف العراقية ومشغلي شبكات الهواتف النقالة للوصول الى الأكثر حداثة وتطوراً للمدفوعات النقدية.

3-1-2-1 مكونات النظام

المقسم الوطني : هو نظام للدفع بالتجزئة من خلال استخدام البطاقات الالكترونية ، ومن اهم اهدافه :

1. استخدام أدوات الدفع الإلكترونية وتوسعها ،البطاقات، الهواتف النقالة، الأنترنت.
2. نشر نقاط البيع والصرافات الالية في عموم العراق.
3. العمل على تقليص استخدام النقد والصكوك.
4. انشاء قاعدة بيانات لكافة التحويلات وسهولة الوصول اليها.
5. الاشراف والمراقبة الكترونيا على التحويلات.
6. الدفع بواسطة الهاتف النقالMobile Payment

3-1-2-2 الإنجازات المهمة لانظمة الدفع في دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي

يمكن توضيح اهم الإنجازات في مشاريع الدفع الالكتروني في العراق من خلال الاتي(النصيري،2022:160-161)

1. (IBAN) الرقم الحسابي الدولي الموحد على نظام المدفوعات ،حيث يعرف على أنه الرقم الدولي للحساب المصرفي والمبني على المواصفات الدولية الخاصة وهو تنميط خاص بارقام حسابات زبائن المصارف يتيح لمستخدميه التحقق من صحة

رقم الحساب المحول له، وتم توجيه المصارف باعتماد الرقم الحسابي الموحد في التحويلات الداخلية أبتداءاً من تاريخ 02/01/2017.

2. العمل على تقييم وجهوزية نظام المدفوعات العراقي بما يتوافق مع المعايير الدولية للبنك الدولي للارتقاء بانظمة الدفع والتسويات في العراق .
3. اصلاح الية دفع رواتب موظفي المؤسسات ودوائر الدولة ، من خلال توطين الرواتب بحسابات مصرفية ، حيث بدء العمل على توطين رواتب موظفي البنك ليتم بعد ذلك التعميم على باقي الوزارات وكافة دوائر الدولة واصدار قرار مجلس الوزراء المرقم 281 لسنة 2017.
4. أنظمة المدفوعات وتعزيز دورها في الشمول المالي، وذلك من خلال الخدمات الرقمية التي تقدمها المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني.
5. تفعيل عمليات الدفع الإلكتروني بين الوزارات وكافة المؤسسات الحكومية ، وبحسب اعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ت.ر/1/44597 في 2018/12/23 ، حول اتمتة التحويلات المالية بين دوائر ومؤسسات الدولة ، وقد بلغ عدد وحدات الانفاق التي تمت أتمتها (75).
6. العمل على تقييم المصارف ومزودين خدمات الدفع الالكتروني فنيا ، من خلال تقييم الجوانب الفنية والخدمات الالكترونية والأنظمة المصرفية الأساسية التي تقدم الخدمات الالكترونية للزبائن.
7. اعداد استراتيجية الدفع وتطوير هيكل نظام المدفوعات: حيث تم اطلاق استراتيجية الدفع للأعوام(2021-2025) التي تتضمن عددا من المبادرات للمشاريع التي تساهم في تعزيز استخدام ادوات الدفع الالكتروني بين الأطراف P2G,B2G,G2B,G2GG2P لتقليل التعاملات النقدية.
8. مشروع الجباية الالكترونية: العمل بموجب قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم 378 لسنة 2018 المتضمن اعتماد اليات الجباية الالكترونية.

اطلق البنك المركزي العراقي مؤخرا حملة سميت(الحملة الوطنية لاستخدام الدفع الالكتروني POS)

3-1-3 الدفع الإلكتروني POS:

مجموعة من مكونات الأجهزة والبرامج المتصلة التي تعمل معاً لتمكين إعداد فواتير المخزون بسرعة في البيانات. فهي عادةً ما تحتوي البرامج في أنظمة نقاط البيع على أزرار أو اختصارات وصول سريع لتمكين العمليات السريعة، إذ يعد بمثابة المكون الرئيسي للانشطة التجارية من خلاله يتم الدفع مقابل شراء أي منتج من المحال التجارية كافة عبر البطاقة الالكترونية بانواعها ويتوفر ايضاً في الدوائر الحكومية و المولات والمحلات والمطاعم ، الصيدليات ، محطات تعبئة الوقود ... الخ ومن مميزاته :-

1. سرعة وفعالية: يعزز استخدام جهاز POS سرعة عملية الدفع ويقلل من الانتظار في الصفوف، حيث يمكن للعملاء إجراء المعاملات بسرعة وبسهولة باستخدام بطاقاتهم.
2. تحسين تجربة العملاء: بفضل جهاز POS، يمكن للعملاء الدفع بطريقة تجنب التعامل مع النقد، مما يوفر لهم راحة إضافية ويجعل تجربة التسوق أكثر سلاسة وملاءمة.
3. توفير الوقت والجهد: يمكن أن يوفر جهاز POS عمليات أخرى مثل طباعة الوصولات وتوليد تقارير المبيعات بشكل آلي، مما يوفر الوقت والجهد الذي يتطلبه ذلك عند القيام بعمليات يدوية.
4. أمان المعاملات: يعتبر جهاز POS آمنًا وموثوقًا، حيث يتم تشفير المعلومات المالية والمعاملات لضمان سرية البيانات وحماية العملاء من الاحتيال والاستخدام غير المصرح به.
5. إدارة العمليات المالية: عند الدفع عن طريق جهاز POS يمكنك معرفة العمليات المالية التي تمت على سبيل المثال (المبلغ المدفوع , مكان الدفع , الباقي من الرصيد في البطاقة) من خلال رسائل SMS التي توفرها المصارف وشركات الدفع وبفضل جهاز POS، يتم تقديم فواتير دقيقة ومفصلة للعملاء، مما يقلل من الأخطاء المحتملة .

3-1-3-1 البطاقات الإلكترونية:

- **بطاقات الائتمان (Credit Card)** هي البطاقة التي تصدرها المصارف للزبائن تستخدم داخل وخارج العراق لتمكينهم من إجراء عملياتهم المالية (سحب نقدي، لدفع قيمة المشتريات من المحلات التجارية، دفع الفواتير، التسوق عبر الانترنت) ومن ثم تسديد قيمتها لاحقاً خلال فترة معينة ويتحمل الزبون فوائد في حالة عدم التسديد في الوقت المحدد من قبل المصرف المصدر.
- **بطاقات الخصم (Debit Card)** ترتبط بالحساب المصرفي للزبون وتستخدم داخل وخارج العراق والتي تمكنه من اجراء عملياته المالية (سحب نقدي من أجهزة الصراف الالي ATM ، دفع قيمة المشتريات في المحلات التجارية من خلال نقاط البيع pos ، التسوق عبر الانترنت) ويتم خصم المبلغ من الحساب بصورة آنية وفي الوقت الفعلي.
- **بطاقات الدفع المسبق (Prepaid Card)** وهي البطاقات التي تصدرها المصارف ومزودي خدمات الدفع للزبائن حيث يكون الرصيد المتوفر بالبطاقة عند استلامها (صفر) ويجب ان يودع مبلغ محدد في حساب البطاقة وكلما تتم عملية باستخدام البطاقة يتم خصم من الرصيد المتوفر فيها وتكون بأنواع متعددة فبعضها يمكن تعبئتها لمرة واحدة فقط وتستخدم لأغراض التسوق عبر الانترنت (online) وبعضها الاخر يمكن اعادة تعبئتها ويمكن استخدامها عن طريق أجهزة الصراف الالي ATM ونقاط البيع POS وكذلك التسوق الالكتروني داخل وخارج البلاد.

3-1-3-2 المحافظ الإلكترونية:

هي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال يتم تسجيلها لدى مزود الخدمة المرخص من البنك المركزي اعتماداً على مبادئ اعرف زبونك ورقم الهاتف الشخصي للزبون لتمكين الزبون من تنفيذ حركات العمليات المالية , ومن اهم مميزاتها :-

تحويل المبالغ مباشرة من محفظة الى محفظة أخرى، دفع قيمة المشتريات، السحب النقدي، تسديد كل انواع الفواتير، شحن ارصدة الهواتف النقالة و شراء بطاقات خدمات ترفيهية من العاب وتطبيقات .

3-1-3-3 الخدمات المصرفية عبر تطبيق الهاتف النقال:

تشمل الخدمات المصرفية المسموح بها قانونا ومنها تمكين خدمة تحويل الأموال الالكترونية بين المصارف عبر الهاتف النقال طلب كشف للعمليات المصرفية التي يقوم بها الزبون، اجراء عمليات التحويل بين حسابات الزبائن، الاطلاع على تفاصيل الخدمات والقروض والمنتجات والاسعار والعروض المصرفية، الاستعلام عن مواقع أجهزة الصراف الالي والفروع التابعة للمصرف، التواصل مع خدمة الزبائن بطريقة سهلة وفعالة.

جدول رقم (1) التطورات في مؤشرات الدفع الالكتروني في العراق للفترة من 2017- 2022

السنوات	المؤشرات					
	عدد نقاط الدفع الإلكتروني POS	**عدد نقاط الدفع النقدي POC**	**عدد بطاقات الائتمان (Credit) (Card**	**عدد بطاقات الخصم Debit) (Card**	**عدد بطاقات الدفع المسبق (Prepaid Card)**	**عدد أجهزة الصراف الالي ATM**
2017	**918**	**5143**	**15158**	**127594**	**6234553**	**656**
2018	**2200**	**6625**	**22067**	**872894**	**7915069**	**865**
2019	**2226**	**11677**	**38883**	**1460891**	**9006951**	**1014**
2020	**7540**	**13796**	**46469**	**2811503**	**8891436**	**1340**
2021	**8329**	**14704**	**50927**	**5083997**	**9771370**	**1566**
2022	**10718**	**17610**	**61320**	**5430434**	**10711017**	**2223**

المصدر:اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منشورة من قبل البنك المركزي العراقي

جدول رقم (2) نسبة النمو في عدد نقاط الدفع الالكتروني والنقدي وأجهزة الصراف الالي في العراق

السنوات	المؤشرات					
	عدد نقاط الدفع الإلكترونيPOS	نسبة النمو	عدد نقاط الدفع النقدي POC	نسبة النمو	عدد أجهزة الصراف الاليATM	نسبة النمو
2017	918	-	5143	-	656	-
2018	2200	%140	6625	%29	865	%32
2019	2226	%1	11677	%76	1014	%17
2020	7540	%239	13796	%18	1340	%32
2021	8329	%10	14704	%7	1566	%17
2022	10718	%29	17610	%20	2223	%42

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منشورة من قبل البنك المركزي العراقي

جدول رقم (3) نسبة النمو في عدد بطاقات الائتمان والخصم والدفع المسبق في العراق

السنوات	المؤشرات					
	عدد بطاقات الائتمان (Credit Card)	**نسبة النمو**	**عدد بطاقات الخصم (Debit Card)**	نسبة النمو	**عدد بطاقات الدفع المسبق (Prepaid Card)**	**نسبة النمو**
2017	**15158**	**-**	**127594**	**-**	**6234553**	**-**
2018	**22067**	**%46**	**872894**	**%584**	**7915069**	**%27**
2019	**38883**	**%76**	**1460891**	**%67**	**9006951**	**%14**
2020	**46469**	**%20**	**2811503**	**%92**	**8891436**	**%1-**
2021	**50927**	**%10**	**5083997**	**%81**	**9771370**	**%10**
2022	**61320**	**%20**	**5430434**	**%7**	**10711017**	**%10**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات منشورة من قبل البنك المركزي العراقي

شكل رقم 2 تطور الدفع الإلكتروني POS

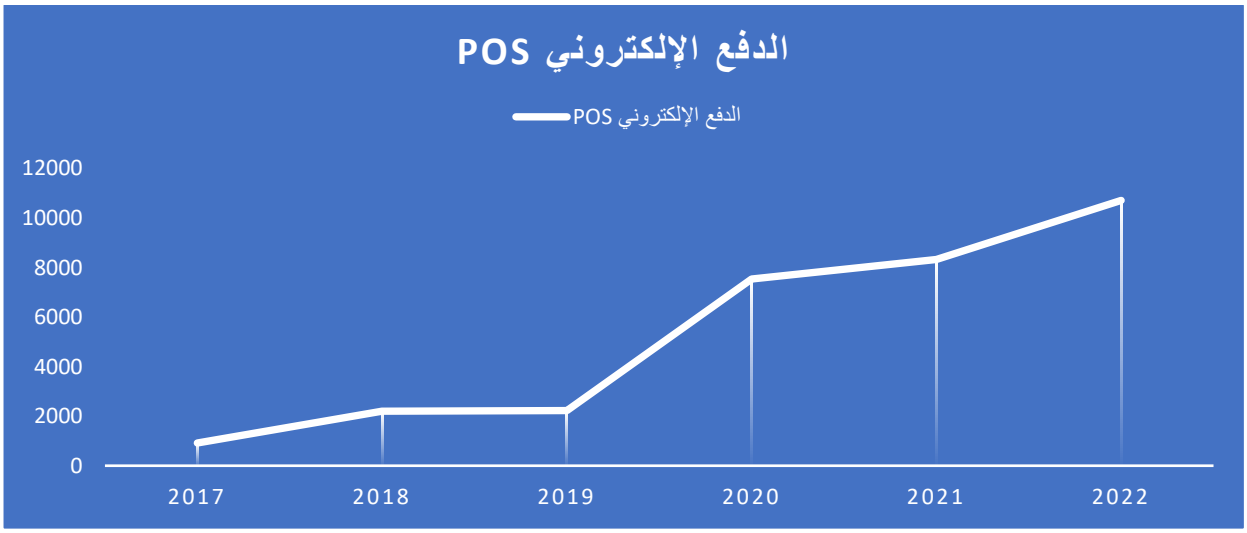

شكل رقم 3 تطور الدفع النقدي POC

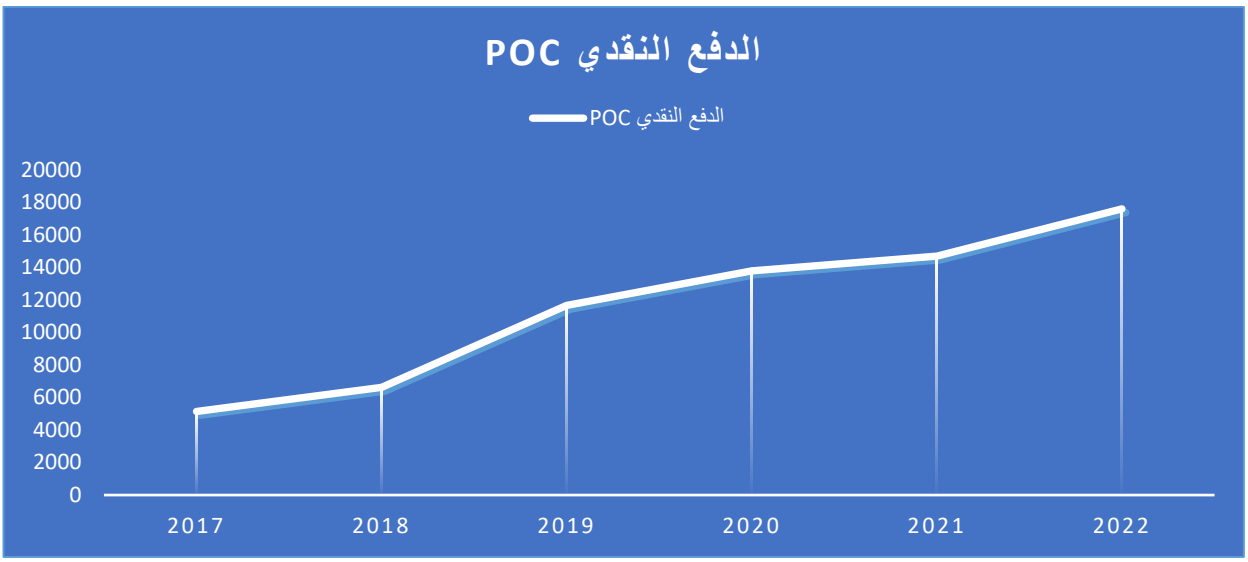

شكل رقم 4 تطور بطاقات الائتمان (Credit Card)

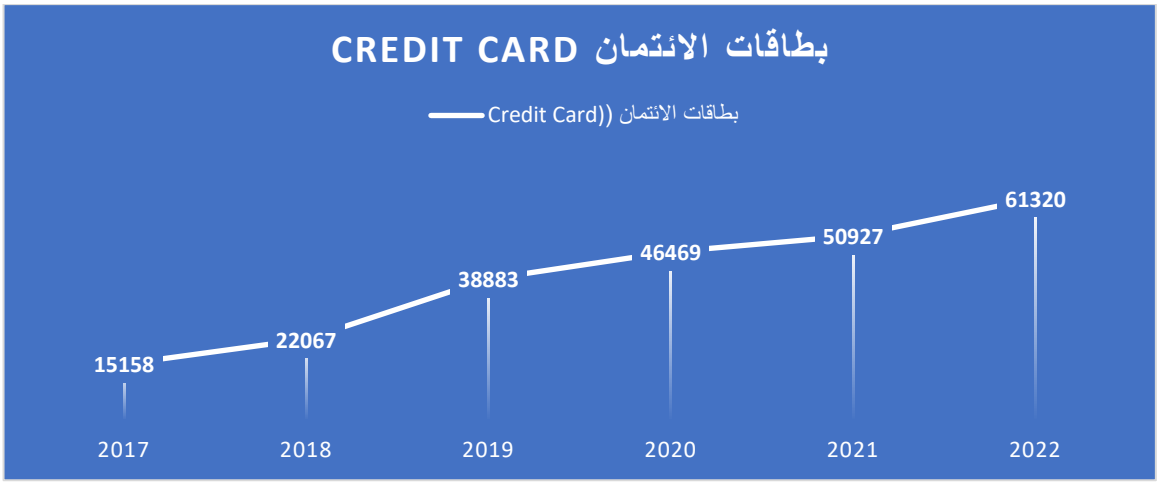

شكل رقم 5 تطور بطاقات الخصم (Debit Card)

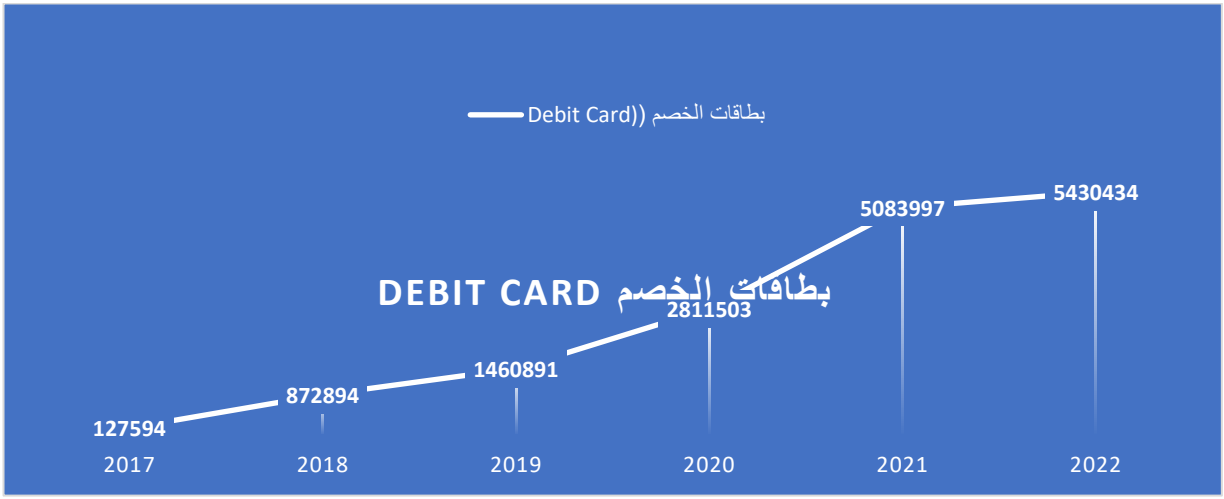

شكل رقم 6 تطور بطاقات الدفع المسبق (Prepaid Card)

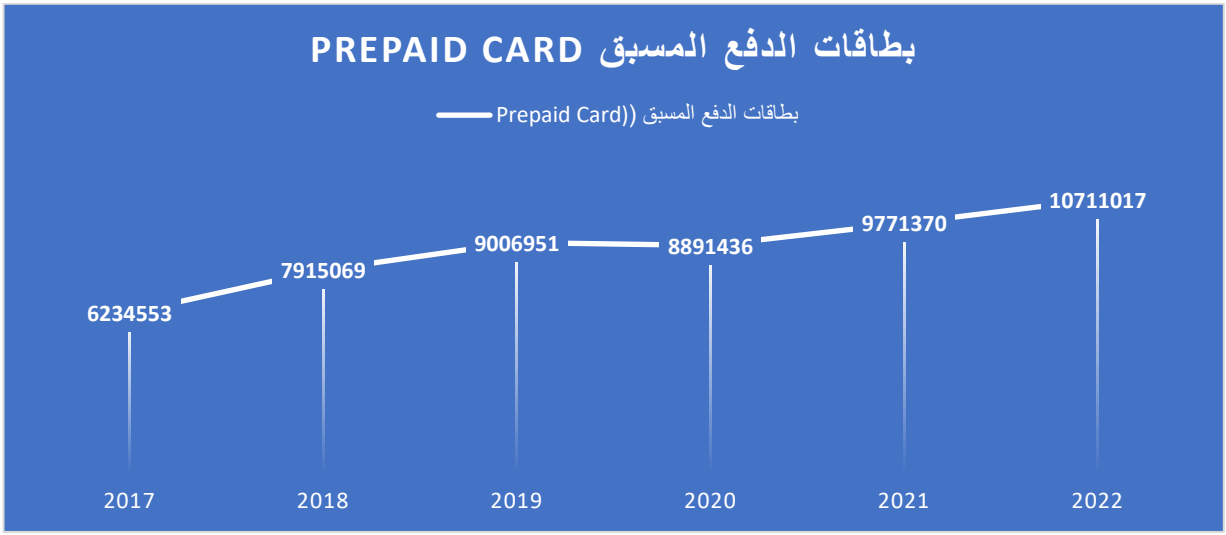

شكل رقم 7 تطور أجهزة الصراف الالي ATM

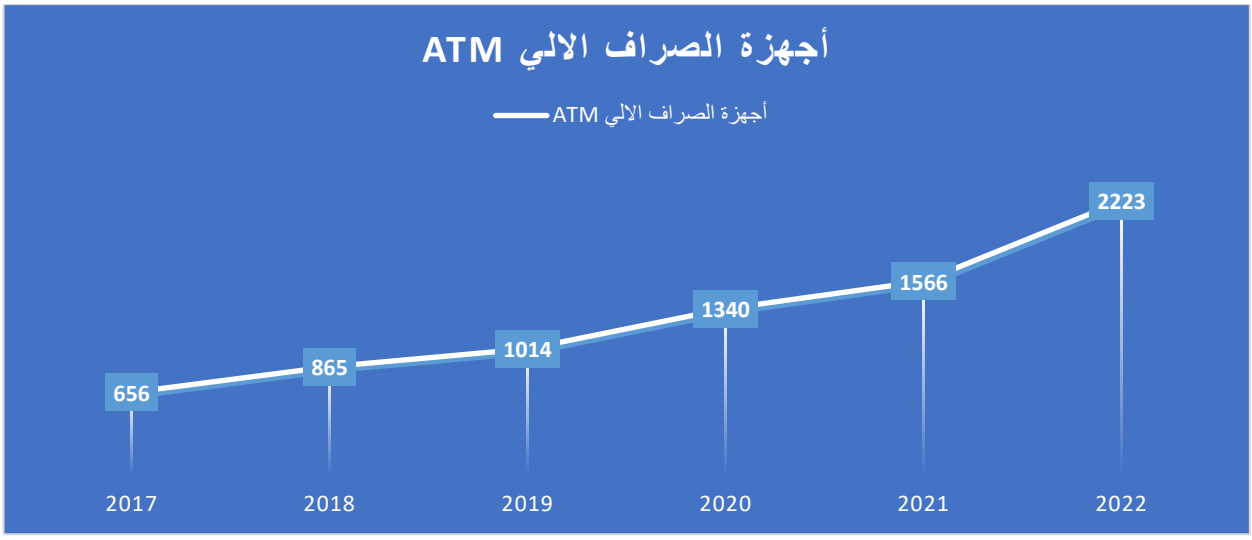

من خلال الجداول أعلاه (1،2،3) يتبين لنا ان نسبة النمو في عدد نقاط الدفع الاكتروني pos كانت اعلاها في عام 2020 اذ بلغت 239% اما ادنى نسبة فكانت في عام 2019 وبلغت 1% فقط ويعود السبب في ذلك الى التوجه الحكومي والإجراءات المتخذة في هذا الخصوص من اجل الانتقال الى نظام الدفع الالكتروني ومواكبة التطور العالمي بهذا الجانب.
من جانب اخر ومن خلال الجداول المذكورة أعلاه يتبين لنا ان اعلى نسبة نمو في عدد نقاط الدفع النقدي poc فكانت في عام 2019 اذ بلغت 76% وادناها في عام 2021 اذ بلغت 7% اما بخصوص نسبة النمو في عدد أجهزة الصراف الالي ATM فكانت اعلاها في العام 2022 اذ بلغت 42% وادناها كانت في عامي 2019 و 2021 فبلغت 17% وهذا مؤشر إيجابي من خلال التوجه الحكومي بزيادة عدد أجهزة الصراف الالي، على الرغم من العراق لم يبلغ المعدل الإقليمي البالغ **32.7** جهاز صراف آلي لكل 100،000شخص بالغ حيث ومن خلال الإحصائية التخمينة الأخيرة لعدد سكان العراق ومن بيانات البنك المركزي المذكورة أعلاه بخصوص عدد أجهزة الصراف الالي في العراق ، بلغت النسبة ما يقرب 10.22 جهاز لكل 100000 شخص بالغ في العراق ، وتعتبر هذه النسبة قليلة مقارنة ببعض دول المنطقة فمثلا بلغ النسبة في ايران 88.65 ، تركيا 82,31 ، الامارات 52.49، الأردن 30.56 .
اما بخصوص نسبة النمو في عدد البطاقات الالكترونية فكانت اعلى نسبة لبطاقات الائتمان (Credit Card) في عام 2019 اذ بلغت 76% اما ادنى نسبة فكانت في عام 2021 فبلغت 10% اما بخصوص نسبة النمو لعدد بطاقات الخصم (Debit Card) فبغت اعلى نسبة نمو في عام 2018 اذ بلغت 584% ويعود السبب في ذلك الى الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة والمتمثلة في الزامية توطين رواتب موظفي الدولة بالإضافة الى شريحة المتقاعدين والمستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية وادنى نسبة نمو في عام 2022 اذ بلغت 7% .
اما بخصوص نسبة النمو في عدد بطاقات الدفع المسبق (Prepaid Card) فبلغت اعلى نسبة نمو في عام 2018 اذ بلغت 27% وادنى نسبة سجلت بنسبة سالبة في العام 2020 اذ بلغت -1% وذلك لالغاء بعض البطاقات او نفاذها بسبب عدم التجديد.

3-2 تحديات التحول نحو الرقمنة المالية في العراق

تشمل العمليات المعوقة للانتقال الى الرقمنة المالية في العراق وأبرزها ما يلي:

1. مخاطر التشغيل الالكتروني، الوصول الى النظام المصرفي وسرقة الهويَّة الالكترونيَّة، تزوير بطاقة الائتمان. القرصنة الالكترونيَّة، حدوث خللٍ في شموليَّة النظام المصرفي أو من جراء أخطاء العملاء، تقليد برامج الحواسب الالكترونية أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج، عدم التزام المصارف أو شركات التقنيات الماليَّة بالقواعد القانونيَّة والتشريعات أو عدم وجود قانونٍ ينظم عمليات التحول الرقمي.(النصيري، 2022: 161 – 162)
2. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها ولا زالت تبذلها الدولة العراقية في مجال الاقتصاد الرقمي الا انها تعاني من التأخر الكبير وعدم مواكبتها للركب العالمي وحتى الإقليمي بل وحتى العربي ، ويعود ذلك الى النقص الكبير في البنى التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات بها ،فضلا عن ذلك فان من اهم العقبات التي تواجهها الدولة العراقية هي عدم قدراتها على تصنيع موارد تكنلوجيا المعلومات ً ، بل ما ازلت في تبعية مباشرة للأسواق العالمية ، ويعود ذلك الى الضعف الكبير والاتصالات محليا في الاستثمار في مجال قطاع تكنلوجيا المعلومات والاتصالات سواء أكان ذلك على المستوى المحلي او الأجنبي ومقارنة ذلك مع بعض الدول المنتجة في هذا القطاع.(سرمد ،2018: 25)
3. الامية المعرفية، إن جوانب الأمية المعرفية هي السمة المميزة لمجتمعنا بسبب عزلته عن فترة التطور العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد العالمي الجديد، فضلا عن المخاوف من تطبيق وامتلاك البنية التحتية لهذا الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا يتضح لنا من تدني مؤشري الأعمال (34%) والحكومات (33%) بالإضافة الى المؤشرات الفرعية ذات العلاقة (دواي و حسين ، 2018.)
4. إن من اهم التحديات التي واجهت وتواجه الدولة العراقية هو تسارع وتيرة الفرق الكبير في المجال التقني والتكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة وحتى الدول الناشئة منها ، بفعل اتساع تأثير التقدم العلمي والتكنولوجي.(القيسي، 2018)

3-3 الإجراءات الحكومية المتخذة والتي تتعلق بنظام الدفع الالكتروني

أصدر مجلس الوزراء في جلسة يوم الثلاثاء2023/10/31، عدة إجراءات تنفيذية تتعلق بنظام الدفع الإلكتروني ونقاط البيع الإلكترونية(POS) ، وتهدف إلى تعزيز استخدام الدفع الإلكتروني في العراق وتسهيل العمليات المالية والتجارية، إليكم الإجراءات الرئيسية المتعلقة بهذا النظام:

3-3-1 الإجراءات العامة:

1. تنفيذ الإعمامات الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء والبنك المركزي العراقي والجهات ذات العلاقة للتسريع في تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني، بما في ذلك نقاط البيع الإلكترونية(POS) ، واتخاذ الإجراءات ضد المتلكئين وفقا للقانون.
2. استخدام أدوات الدفع الإلكتروني من قبل لجان المشتريات ولجان التنفيذ بالأمانة بعد مرور ستة اشهرمن تاريخ صدور القرار.
3. ايداع الحوافز والارباح والمكافآت واجور الساعات الاضافية للموظفين والمكلفين بخدمة عامة بنسبة لا تقل عن 20% في حساباتهم المصرفية واستخدامها للدفع الإلكتروني حصرا.
4. اعتماد نظم معلومات مالية ومحاسبية للمساهمة في تسهيل اساليب الدفع الإلكتروني والجباية الإلكترونية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

1. يشهد العالم اليوم تحديات كبيرة ومتنوعة خلقت المزيد من الضغوط وأفرزت العديد من التحديات أمام المنظمات والحكومات من أجل مواجهتها ،أهمها التحولات الرقمية التي كان لها أثر على كافة مناحي الحياة والانعكاس على آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية، ومن بينها المالية العامة.
2. ان استخدام الرقمنة المالية وبالاخص أنظمة الدفع والجباية الإلكترونية أصبح واقعا لا مفر منه يستلزم اهتمام الحكومة بتطوير وتدريب العاملين للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.
3. على الرغم من اتخاذ الحكومة العراقية بعض الإجراءات وإصدار عدة قرارات بخصوص التحول الرقمي الاقتصادي والرقمنة المالية ، الا انه مازال متاخرا عن محيطه الإقليمي والعالمي بهذا الجانب.
4. تزايد الاهتمام بجانب الدفع النقدي عبر أجهزة poc والمتمثلة بمنافذ الدفع الالكتروني لرواتب موظفي الدولة والذين تم توطين رواتبهم بصورة كلية والمتقاعدين وشريحة المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية، مع ملاحظة انخفاض الاهتمام بادوات البيع الالكتروني المتمثلة بتوفير أجهزة pos .
5. تدني نسبة عدد أجهزة الدفع الالي (الصراف الالي) بصورة عامة وعلى مستوى العراق بشكل ملحوظ مقارنة بمحيطه العربي والإقليمي اذ بلغت النسبة ما يقرب 10.22 جهاز لكل 100000 شخص بالغ.
6. يواجه العراق عدة تحديات للتحول نحو الرقمنة المالية، ومن اهم هذه التحديات هو مخاطر التشغيل الالكتروني والقرصنة الالكترونية فضلا عن الامية المعرفية وعدم الامتلاك الكافي للبنية التحتية للتحول نحو الرقمنة المالية.
7. اتخذت الحكومة العراقية عدة إجراءات ونفذت بالفعل خطوات صحيحة باتجاه التحول الرقمي وبالأخص التحول نحو الرقمنة المالية ومنها مؤخرا توجيهات مجلس الوزراء بتاريخ 31-10-2023 والتي وجهت البنك المركزي العراقي بالزام المصارف كافة، باتخاذ جميع الإجراءات لدعم تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني، بما فيها نقاط البيع الإلكتروني(POS) .
8. من توجيهات مجلس الوزراء المشار اليها أعلاه، تولي وزارة الاتصالات وهيأة الإعلام والاتصالات كل بحسب اختصاصه، توفير خدمة الإنترنت بأسعار مناسبة لجميع المواقع التجارية، بما يضمن دعم التجارة الإلكترونية ، فضلا عن الزام المؤسسات التربوية الخاصة والجامعات والكليات الأهلية، ومحطات تجهيز الوقود والمراكز والمحلات التجارية بأنواعها، والمطاعم والصيدليات والعيادات الطبية الخاصة والمذاخر ومنافذ التسويق بالجملة والمفرد كافة، وأصحاب المهن وغيرها ، بأن يكون هنالك حد أدنى من المبالغ النقدية المتحصلة عن طريق نظام نقاط البيع الإلكتروني(POS) .

4-2 التوصيات

1- توفير البنية التحتية للمؤسسات الحكومية وتبني خطوات فعلية من اجل التحول نحو الرقمنة المالية في العراق.
2- الاخذ بنظر الاعتبار أهمية أدوات الجباية الالكترونية بموازاة الاهتمام بانظمة الدفع الالكتروني .
3- العمل على توفير أجهزة الصراف الالي في كل انحاء العراق من اجل الوصول الى النسبة والمعيار الإقليمي البالغ ا 32.7 جهاز صراف آلي لكل 100،000 شخص بالغ.
4- الزام المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمحلات التجارية بتوفير نقاط البيع الالكتروني.
5- العمل على إيجاد السبل الكفيلة لمواجهة خطر التشغيل الالكتروني لانظمة الدفع والجباية الالكترونية، من خلال تعزيز كفاءة هذه الأنظمة وتطوير بنيتها التحتية.
6- العمل على نشر المعرفة ومواجهة الامية المعرفية لدى المجتمع العراقي وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة للحكومة العراقية واسناد هذا الموضوع الى البنك المركزي العراقي من خلال التنسيق والعمل المشترك مع الوزارة كافة بالإضافة الى العاملين بالقطاع الخاص.
7- قيام البنك المركزي العراقي بإدخال التطبيقات الحديثة في عمليات الدفع الإلكتروني.

المصادر:

اولاً: العربية

1- الصمادي، عيسى لافي حسن، عقد نقل التكنولوجا الالكتروني عبر الانترنيت، طبعة اولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2005 ، ص98
2- القيسي، سهاد يوسف، الاتجاه االمثل للاستخدام التقني والفني في التجارة الرقمية، بغداد :مطبعة الأمين الثانية2015،
3- الكيلاني محمود ، الموسوعة التجارية عمليات بين البنوك والعلاقات الاقتصادية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008. ص 6

4- النصيري، سمير، البنك المركزي العراقي مسيرة التحديات والإنجازات، 2003-2022، دار باليت للطباعة والنشر ،الطلعة الأولى - بغداد 2022
5- حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة شلف – الجزائر 2020/60/03ص103
6- خليل، احمد محمد، استخدام تقانة شبكة المعلومات والاتصالات في دعم نظام المعلومات الضريبي(المقتبسات)، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، 2012، ص 47-49
7- دواي ،مهدي صالح و حسين عبد علي ، 2018، "نحو اقتصاد معرفي عراقي في ظل المتغيرات التكنلوجية المعاصرة"، مجلة جامعة جيهان للعلوم االقتصادية والمالية، أربيل-العراق، العدد 2
8- زواش ،زهير (.2011,;.)دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية(مذكرة ماجستير .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي :جامعة العربي بن المهيدي.
9- سرمد عبد الواحد محمد، 2018، العراق بين الاقتصاد المتقدم والاقتصاد المتخلف في ظل العولمة الجديدة، بغداد: المطبعة القانونية.
10- مهري،سهيلة و بلال بن جامع، نحو استراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق التخطيط العلمي بمبشروع رقمنة الوثائق لمؤسسة سوناطراك، مجلة بليوفيليا لدراسات المكتبات والعلومات/ العددة04 لعام 2019

ثانيا: الأجنبية

1- Artemova I.V. Electronic money - new accounting features // Accountant's Advisor, 2011, No. 8, 11-15
2- Jason Bloomberg ،Digitization ،Digitalization ،And Digital Transformation :confuse them at your peril ، Apr 29/2018 ،P P26، .
3- Turban, E., King, D., McKay, J., Marshall, P., Lee, J., & Vielhand, D (2008). Electronic Commerce. London: A Managerial Perspective.
4- Zobova E.P. Electronic funds and electronic means of payment // Simplified taxation system: accounting and taxation, 2013, No. 9, pp. 7-9.

ثالثا: المواقع الالكترونية

https://cbi.iq/news/view/29 موقع البنك المركزي العراقي
https://www.cosit.gov.iq/arوزارة التخطيط جهاز الإحصاء المركزي
https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/05/08/sp050818-digitization-of-money-and-finance-challenges-and-opportunities
https://www.kapita.iq/content/issue/alosol-l-altmoyl-fy-alaarak-dras-thlyly